بيانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،
يُدين ويستنكِرُ تصريحات وزيري المالية والأمن القومي
في حكومة الاحتلال الإسرائيلي العنصرية لتهجير سكان غزة قسراً

مع تزايد شدّة هجمات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الوحشية التدميرية على قطاع غزة الجريح، وفي ظل تعالي أصوات العنصرية الفاشية في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، يوم الأربعاء، الواقع في 3 كانون الثاني/ يناير 2024، بقيادة وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير ووزير المال اليميني المتزمت بتسلئيل سموتريتش، لتهجير الأشقاء الفلسطينيين الغزيين من أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم، **فإن الاتحاد البرلماني العربي، يُدينُ**، بأشدّ وأقسى العبارات هذه التصريحات العنصرية المشينة، التي تعكس هوية المستعمر الإسرائيلي الصهيوني، وإدمانه الهستيري على انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وازدراء المواثيق والأعراف والاتفاقيات الدولية، **مُحذّراً**، العالم أجمع من خطر هذا الكيان الغاصب، الذي يقتات على جثامين الأحرار، ويستمد قوته المالية والمادية من أموال دافعي الضرائب في الدول الاستعمارية الغربية، ومن يساندها في كافة أرجاء العالم، التي توفر له الغطاء والدعم لارتكاب المزيد من الجرائم بحق الإنسانية والبشرية جمعاء.

كما أن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يُذكّر العالم أجمع أن طرد المدنيين في أوقات الحرب والنزاع أو دفعهم للمغادرة قسراً بعد حرمانهم من جميع سُبل وظروف العيش يُعدّ جريمة حرب، **فإنّ الاتّحاد يُجدّد**، دعوته لمجلس الأمن الدولي وجميع المنظمات الدولية والإنسانية الفاعلة، للعمل معاً، بالقول والفعل، لإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتطبيق قرارات الشرعية الدولية والإجماع الدولي، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، تحديداً الأطفال والنساء والمسنين، مُشدداً على أن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي، باتباع نهج شريعة الغاب، لن يؤدي إلاّ إلى إغراق المنطقة أكثر فأكثر في دوامات العنف والحقد والكراهية وسفك الدماء.

ويُعرب الاتّحاد البرلماني العربي، عن موقفه الثابت والراسخ في دعم القضية الفلسطينية، وحقوق شعبها الشقيق، هذه الحقوق القانونية، لم ولن تكون قابلة للبيع أو المساومة تحت أي ظرف، فأرض غزة فلسطينية عربية، وستبقى فلسطينية، مهما تعاظمت ممارسات القهر والحرمان والتهجير القسري التي تمارسها سلطات الاحتلال، بأبشع الصور وأقذر الأساليب العنصرية تطرفاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان العربي الفلسطيني، على أرضه وفي دياره، **مُؤكّداً**، بما لا يقبل الشك أو التأويل، أن الضمانة الوحيدة لتحقيق سلام مستدام في منطقة الشرق الأوسط، هي التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفقاً للمبادرة العربية، وحل الدولتين، الذي يضمن إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

بيروت 04 كانون الثاني/ يناير 2024

محسن المندلاوي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس مجلس النواب بالإنابة
جمهورية العراق

Tel: +961 1 985 960 /1, 2 - **Fax:** +961 1 985 963
E-mail: info@arabipu.org
بناية: 201 . طابق أول . شارع المعرض .منطقة المرفأ. بيروت . لبنان
www.arabipu.org